

فرب عن وجوبها بنفسها وفي فني كلام الله دعواته الاولى ان افتقار
كل ما سواه اليه تعالى يوجب له تعالى هذه الصفات نفسها والثانية
انه يوجب له عمومها بجميع المتعلقات وهي الممكنات بالنسبة للقدرة
والارادة وجميع الواجبات والواجبات والمستحبات بالنسبة للعقل
الوحي الذي ذكره بقوله اولوا نفي الخاتمة بين الدعوة الاولى فقط
اذ اللازم على انشا عمومها اعدام وجود بعض الحوادث وذكر
البعث هو الذي لم يتعلق به هذه الصفات واما البعض الذي تعلقت
به فلما لم يعم وجوده الا ان يقال الفرض استواء المتعلقات
فا لتعلق البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فيلزم على انشا عمومها
عدم وجود شيء من الحوادث فمما لم يذكر في نفي شيء منها الا انشا
بذكره الى ثبوتها بظهورها هكذا لو ان نفي شيء من هذه الصفات
لما استلزم وجود شيء من الحوادث لكن عدم إمكان وجود شيء من
الحوادث باطل اذ لو لم يمكن ان يوجد شيء لما افتقر اليه شيء كعدم
افتقار شيء اليه باطل بغيره وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه
لما استلزم ان يوجد شيء من الحوادث انما عيب المنص بالامكان لان نفيه
البلغ من نفي الوجود ووجه لزوم عدم إمكان وجود شيء من الحوادث
لان نفي شيء من هذه الصفات انه لو انتفى الحماة لان نفي باقيا بل
سائر الصفات لانها شرط فيها واذ انتفى باقيا لزم العجز فلا يمكن
ان يوجد شيء من الحوادث كما تقدم ولو انتفت القدرة او عمومها
لزم العجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث كما تقدم ولو انتفت الارادة
او عمومها لان نفي القدرة لانها فرع عن الارادة في العقل ولو انتفت
القدرة لزم العجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث ولو انتفى العلم وعلوه
لان نفي الارادة لانها لا يتقبل ارادة من غير علم واذ انتفت الارادة
لان نفي القدرة الى اخر ما تقدم فلا يفتقر اليه شيء فيه اشارة الى
القياس الثاني وقد تقدم تقريره كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه
قد

قد سبق الكلام عليه غير مرة فلا تفعل ويوجب له تعالى ايضا كما
وجب ما تقدم اذ لو كان معه ثبات في الالوهية الا ان ثبت كذا
الى قياس استثنائي نظيره هكذا لو كان معه ثبات في الالهية لما افتقر
اليه شيء كعدم افتقار شيء اليه باطل كيف وهو الذي يفتقر اليه
كل ما سواه ولا يخفى ما في هذا الدليل من القصور لعدم التعرض لبقية
الكلام وقوله للزوم بجزءها في ح كان معه ثبات في الالوهية
ووجه لزوم بجزءها في ح انه لا يخلو ما ان يتفقا واما ان يختلفا
وعلى كل يلزم بجزءها في ح اما الا والاول فلا يلزم عليه اجتماع مؤثرتين
على اثر واحد اذ اوجدها معا وتحصيل الماصلات اوجدها مرتبا
واما الثاني فلانه يلزم عليه اجتماع النقصين ان نفي مرادها
وان نفي مراد احدها دون الاخر كان الذي لم ينفرد به عاجزا
فتكون الاخر كذلك لان عقاد المماثلة بينهما ووجه ثبوت العجزينها وكذا
لو لم ينفرد اكل منهما كما هو ظاهر ويؤخذ منه اي من افتقار
كل ما سواه اليه جل وعلا وقوله ايضا اي كما اخذ منه ما تقدم وقوله
حدوث العالم اي ما سوى الله تعالى ولا يخفى ان هذا لا يدعي العقائد
لكنه مما يتعلق بها والعرض من ذلك الرد على الفلاسفة وهم قوم كفار
من الروم كانوا من اهل يونان وكانوا اهل حكمة وعقل واخذوا في التزيين
والترهد وكان ريتسهم الفيلسوف قال ابن الصلاح ولم يكن عالما
ولما بعث موسى عليه السلام في زمانهم دعاهم الى شريعته فابوا
واستكبروا وقتلوا نوحا وغنسه مما عجزوا فلما نقول بما نقول
وزيادة وقد قالوا المقدم العالم لكن انما قالوا بقدم اصوله وهي العناصر
الاربعة الماء والتراب والهوى والبارد في اشكاله وكذا يقولون
قدم الافلاك بأسره هو كناية عن متحول الحوادث للعالم كله فعلا التقييم
وهو في الاصل اسم الجبل الذي يربط في الاسير اذ لو كان شيء منه يقيم
قدما الخرافة لربط في القياس استثنائي في نظيره هكذا الخ لو كانت